تاريخ الإرسال: 2019/01/16 تاريخ القبول:2019/04/18

متطلبات تعزيز دور المقاولاتية في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر

(The Requirements of the Enhancement of the Role of Entrepreneurship in the Promotion of Tourism Investment in Algeria)

عبد الله قلش kelleche abdellah
kabd.dz@gmail.com
خنتار نوال khantar nawal
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
University of Hassiba bin Bouali –chlef

الملخص:
نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد متطلبات تعزيز دور المقاولاتية في ترقية الاستثمار السياحي وزيادة فعاليته في تنمية قطاع السياحة، ولأجل ذلك فقد عملنا على إجراء دراسة وصفية تحليلية لمفهوم المقاولاتية والاستثمار السياحي والعوامل المتحكمة فيهما، وعلى ضوء الدراسة النظرية عمدنا إلى تحليل واقع المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر، وأثر ذلك على مؤشرات التنمية السياحية، والمتمثلة في عدد السياح والإيرادات السياحية ومستوى التشغيل، ثم تحديد أهم معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر، لنخلص في الأخير إلى أهم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتعزيز المقاولاتية في قطاع السياحة، وأهميتها في ترقية الاستثمار السياحي في الإطار.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الاستثمار السياحي، التنمية السياحية بالجزائر، مؤشرات تنافسية قطاع السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

Summary:
The objective of this research is to define the requirements of enhancing the role of entrepreneurship in promoting tourism

investment and increasing its effectiveness in the development of the tourism sector. Therefore, we have conducted a descriptive and analytical study of the concept of tourism and investment and the factors controlling them. In the light of the theoretical study we analysed the reality of entrepreneurship and investment in Algeria, and their impact on the indicators of tourism development which are represented by the number of tourists and tourism revenues and the level of recruitment. After that, we identified the most important obstacles to tourism investment in Algeria, and then concluded with the most important proposals and recommendations for enhancing entrepreneurship in the tourism sector, and its importance for the promotion of tourism investment.

Keywords: Entrepreneurship, Tourism investment, tourism development in Algeria, competitive indicators of the tourism sector, guidance plan for tourism layouts

المقدمة:

إن الدول على اختلاف توجهاتها ومستوياتها في التقدم والتطور، باتت تبحث عن السبل المثلى لزيادة معدلات النمو وتعظيم المكاسب الاقتصادية، فأصبحت تعتني بتنمية شاملة مستدامة تهتم بكل القطاعات، إلا ان مداخل تحقيق الأهداف التنموية تختلف بحسب توجهات ووضعيات كل دولة، وخاصة ذلك الاختلاف البارز بين الدول المتقدمة والنامية، كون ان هذه الأخيرة تجد صعوبة في اطلاق وإنشاء مؤسسات كبيرة تستطيع منافسة كبريات الشركات العالمية، بالنظر إلى شح وندرة رؤوس الأموال الضخمة التي تتطلبها هذه الأخيرة، فيكون من الضروري الاعتماد على المشاريع الصغيرة، وتشجيع المقاولات التي يمكنها تغطية العجز الكامن في الجهاز الإنتاجي لهذه الدول.

فان كان دفع عجلة التنمية الاقتصادية متوقف بشكل أساسي على شحذ الجهود وتعبئة الموارد وتوسيع القدرات الإنتاجية في عدة قطاعات، فإن الانطلاقة الحقيقة تنبع من الاهتمام بالاستثمار وتشجيعه في القطاعات المستهدفة ببرامج التنمية، باعتباره الآلية الوحيدة التي يمكن الارتكاز عليها في بناء وتوسيع وتنمية الطاقات

الإنتاجية مهما كان نوعها وشكلها، كما يتعين من جهة أخرى البحث عن مداخل النهوض بكافة القطاعات التي تملك فيها الجزائر مقومات حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة، وتكون ملائمة في الوقت الراهن ومحل اهتمام كبير، وتضمن حلول في الأجل القصير من دون أن تكلف رؤوس أموال ضخمة للخزينة العمومية في ظل شح الموارد.

وهنا تبرز أهمية قطاع السياحة كأكثر القطاعات ملائمة، ولهذا فقد استقطب أنظار واهتمام الأكاديميين والمسئولين على حد سواء، ومن ثم كان من الضروري الحديث عن طرق وسبل النهوض به من كافة النواحي.

وفي هذا الصدد تأتي فكرة تعزيز الاستثمار السياحي، اعتمادا على مجموعة من السياسات والآليات التي تكفل للدولة توجيه رؤوس الأموال إلى هذا القطاع المستهدف، ويكون محور الاهتمام هنا يدور حول الآليات التنظيمية والقانونية والاقتصادية التي تسمح بزيادة قدرة هذا القطاع على استقطاب الاستثمارات وتفعيلها، وإذا كانت المشاريع الاستثمارية الكبيرة من الصعب الاعتماد عليها بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية للبلاد، فلا بد من الاتجاه إلى المشاريع الصغيرة في هذا الشأن سواء كبديل أو كمكمل، خاصة وان الجزائر قد عزمت على إحداث تنمية حقيقية لهذا القطاع في اطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **(SNAT 2030)** ، واعتبارا من هذا الطرح تبرز إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

كيف يمكن تعزيز دور المقاولاتية في ترقية الاستثمار السياحي وزيادة فعاليته في التنمية السياحية بالجزائر؟

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد آليات وطرق تفعيل المقاولاتية في قطاع السياحة، وتحسين دورها في تغطية الاحتياجات الاستثمارية لقطاع السياحة بالجزائر، بناء على زيادة جاذبية قطاع السياحة لرؤوس الأموال بشكل يحفز وينمي المقاولات في هذا القطاع.

ومن اجل الإجابة على إشكالية البحث قد اعتمدنا على المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية حول المقاولاتية، السياحة والاستثمار السياحي.

- تحليل واقع المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر.
- تحديد مداخل تطوير الاستثمار السياحي بالجزائر وزيادة فعاليته في النهوض بالقطاع.
- أهمية المقاولاتية في تغطية الاحتياجات الاستثمارية لقطاع السياحة بالجزائر.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعتبر الاستثمار أساس تنمية وتوسيع القدرات الإنتاجية في أي قطاع، والأداة الوحيدة لتغطية احتياجاته ومتطلباته التنموية، وهذا مهما كان حجم ونوع الاستثمارات فهي ضرورية، إلا أنها تحتاج إلى بيئة مواتية وعوامل وسياسات مشجعة، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية الاستثمار في تنمية قطاع السياحة وتوفير المرافق والخدمات الضرورية لإنعاشه، وقبل التعرض إلى أهميته وواقعه في الجزائر سنتعرض إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والسياحة على النحو الآتي:

I. مفهوم المقاولاتية:

تمثل المقاولاتية خيار مهم للدول النامية والمتقدمة على حد السواء، بالنظر إلى دورها وخصائصها في شحذ الكفاءات والمبادرات الفردية والجماعية، وتعبئة الموارد مهما كان حجمها ونوعها وانتشارها الجغرافي وتوجيهها نحو تلبية حاجات المجتمع، فهي تركز بشكل أساس على المبادرات الفردية وتحمل المخاطر واقتناص الفرص.

وعلى هذا الاعتبار يأتي مفهوم المقاول ليؤكد الشخصية المسؤولة والمبادرة التي تميل نحو تحمل المخاطر والتجديد في وسائل تلبية الحاجات المختلفة، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، فخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يتحمل مسؤولية مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يتحمل مخاطر اقتصادية .أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يمارس المضاربة. كما اعتبر الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف الحصول على منفعة جديدة[1]. كما عرف على أنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار. وقد

عرفته اللجنة الأوروبية على انه: الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار ويعمل على جمع الموارد بشكل فعال، ويبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة ويحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد[2]. فالمقاول هو ذلك الشخص الذي يعمل على تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية وتنظيمها مبادرا نحو استغلال فرص تسويقية واستثمارية معينة ومتحملا مخاطر الفشل، وهذا ما يجعل شخص المقاول يتصف بروح المبادرة والقدرة على اكتشاف الفرص وتحمل المخاطر إضافة إلى الخبرة في التسيير.

ومن ثم فالمقاولة تعني عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة وقيادتها نحو النجاح والتفوق، فقد اعتبرت على أنها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.[3] كما عرفت أيضا على أنها: النشاط الذي يمارسه المقاول والذي ينجز في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. فهو عمل اجتماعي بحت' [4] كما اعتبرت على أنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل الحصول على القيمة.[5] كما تعتبر مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت والعمل ورأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة (منفعة لمختلف الأطراف) ذات العلاقة[6]. وعليه فان المقاولة هي عملية بمقتضاها يمكن للمقاول أن ينظم مجموعة من الموارد المختلفة في شكل مشروع هادف لاكتشاف واستغلال فرص معنية مساهما بذلك في تلبية حاجات المجتمع، وتتضمن المقاولة مجموعة من الأنشطة حسب Gartner كما هي موضحة فيما يلي:[7]

- البحث عن الفرصة المناسبة: إن الهدف والحافز الأساسي للمقاولة هو استغلال فرصة معينة، وهو عامل مهم في نجاحها أو فشلها، ولهذا يكون من المهم جدا على المقاول أن يبحث عن الفرص المناسبة والقابلة للاستغلال في حدود

إمكانياته المادية والمالية والبشرية المتوفرة. مما يتوجب عليه أولا تقييم مدى نجاعة وجدوى استغلال تلك الفرص وهل تسمح له بالنمو مستقبلا.

- جمع الموارد: حيث يقوم المقاول بتوفير وجمع الموارد المادية والبشرية والمالية الضرورية لمزاولة أنشطته في إطار المشروع، وهي أيضا عملية في غاية الأهمية فكثير من المشاريع فشلت بسبب عدم توفر الموارد والوسائل الضرورية للعمل، ولهذا يكون من المهم جدا قبل البدا في المشروع معرفة نوعيه تلك الموارد وحجمها، كما ينبغي على المقاول أن يعمل على توزيعها وتخصيصها بشكل كفا وفعال.

- تصميم المنتج: حيث تتحدد فكرة المنتج من خلال الفرص التسويقية والاستثمارية التي دفعت إلى بناء المشروع، والتي تعبر عادة عن حاجات ورغبات غير مشبعة أو فجوة طلب، ومن هنا ينبغي تجسيد تلك الفكرة في شكل منتج بأبعاده المختلفة يكون قادر على تلبية تلك الحاجات والرغبات.

- إنتاج المنتج: وهي تعبير عن البدء في تنفيذ المشروع والقيام بالنشاط الفعلي.

- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع: فالمقاول يتحمل مسؤولية نشاطه وما ينتج عنه من آثار اجتماعية واقتصادية وقانونية وغيرها.

II. مفاهيم أساسية حول السياحة والاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي ومحدداته، نعمل على تحديد مفهوم السياحة والسائح بشكل مختصر من خلال ما يلي:

1. تعريف السياحة: لقد تعددت وتنوعت التعاريف التي منحت لمفهوم السياحة ، وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها منها، فهناك من ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية، وهناك من يراها على أنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، كما تركز التعاريف المبتكرة في هذا المجال على البعد المكاني إذ ارتكزت على المسافة التي يقطعها المسافر من مكان

إلى آخر[8]، وحتى يمكننا ضبط مفهومها نستعرض أهم التعاريف التي أعطيت لها على النحو الآتي:

تعرف السياحة حسب EGUYE FREULER على أنها " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية"[9].

تعريف ماكنتوش وزملائه Mackintosh هي "مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشأة الأعمال، والدول المضيفة، وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين".[10]

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على أنها" ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 عشر شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، و هي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية" .[11]

2. مكونات السياحة: تتمثل المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط فيما يلي:[12]

- عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل: المناخ، التضاريس، الشواطئ، البحار، الأنهار، الغابات، المحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية، الحضارية، الأثرية، الدينية، مدن الملاهي والألعاب.
- مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق، النزل، بيوت الضيافة، المطاعم والاستراحات.
- خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية، وكالات السياحة والسفر، مراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، البنوك، المراكز الطبية، البريد والشرطة، الأدلاء السياحيين.
- خدمات النقل: تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.

- خدمات البنية التحتية: تشمل المياه الصالحة للشرب، الطاقة والكهرباء، شبكة الطرق والاتصالات.
- عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة مثل سن التشريعات، القوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، برامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

3. تعريف الاستثمار السياحي:

يتجسد الاستثمار بشكل عام في تلك التضحية التي يتحملها المستثمر بمنافع عاجلة مقابل الحصول على منافع اكبر في المستقبل بشكل غير مؤكد، ولهذا فان عملية الاستثمار تنطوي على حالة عدم التأكد وتحمل المخاطرة ، ومن الناحية القانونية يشير إلى عمليات استحداث وتوسيع النشاطات أو القدرات الإنتاجية بناء على اقتناء أصول أو المساهمة في رأسمال مؤسسة[13]، فالاستثمار هو الآلية التي من خلالها يمكن إحداث تطور وتوسيع في القدرة الإنتاجية بناء على إضافات جديدة في عناصر ووسائل الإنتاج.

أما الاستثمار السياحي فقد عرف حسب M.keynes على انه تلك الإضافة الجارية في قيمة التجهيزات الرأسمالية والتي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة.[14] كما عرف حسب آشي على انه تلك الاستثمارات التي تحدث في احد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة والتي تشمل المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، والتي تتجمع في محورين رئيسيين وهما:[15]

- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية، أي الخدمات السياحية التي تشمل، خدمات الإقامة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل، وخدمات الاتصالات.
- الاستثمار في مجال الثروة السياحية والتي تتمثل في مواقع الجذب السياحي وموارده.

وعرف أيضا على انه عملية توظيف لرأس المال (المادي والبشري) في الفترة الحالية وفي الأنشطة المتعلقة بصناعة السياحة (الخدمات الأساسية أو المكملة) من اجل تحقيق ربح أو عائد في الفترة المستقبلية (تراكم رأس المال).[16] وقد اعتبر من طرف

المنظمة العالمية للسياحة على انه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل.[17]

ويخضع الاستثمار السياحي إلى عدة عوامل تساهم في توجيهه وتطويره كما ونوعا، ومن بين تلك العوامل نجد: مدى وفرة الموارد المالية ورؤوس الأموال الكافية لتغطية تكاليف الاستثمار المرتفعة، قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق العالمية[18]، أسعار الصرف ومدى توفر العملة الصعبة، الاستقرار السياسي والأمني، الاستقرار الاقتصادي المتمثل في انخفاض معدل التضخم[19]، السياسة الاقتصادية بما فيها الاستثمارية والصناعية والتجارية والمالية، أسعار الفائدة والعائد والذي يتأثر بعدد السياح ومتوسط الإنفاق السياحي، درجة التغير والتعقد البيئي والتي تعتبر محدد لدرجة المخاطرة، مستوى التقدم التكنولوجي ووفرة التجهيزات الرأسمالية، ثقافة المجتمع خاصة التي تحدد الميل الحدي للاستهلاك والادخار.

وإضافة إلى ما سبق نجد بعض المحددات التي تعمل على توجيه وتحديد طبيعة وحجم الاستثمارات السياحية كالمستوى المعيشي، الموقع الجغرافي، نمط الإدارة والتنظيم السياحي السائد، مدى فعالية مجهودات التسويق السياحي بالبلد، جاذبية السوق السياحية للاستثمارات، الخلو من المخاطر والتهديدات والعراقيل الإدارية والفساد، والحوافز والمزايا والتسهيلات المالية والضريبية الممنوحة.

ثانيا: أهمية المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر:

تلعب المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة دورا هاما في انعاش هذا القطاع وتعزيز تنافسيته، فلا يمكن الحديث عن جاذبية بلد ما للسياح، من دون وجود الخدمات والمرافق الضرورية لاستقبالهم والتكفل بهم، وهذا لا يمكن توفيره إلا من خلال الاستثمارات المعتمدة في هذا الشأن، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وانطلاقا من هذا يمكن ابراز أهم المزايا التي تحققها المقاولاتية كمشاريع استثمارية من جهة، والاستثمارات في قطاع السياحة من جهة أخرى، في انعاش وتنمية هذا القطاع.

I. أهمية المقاولاتية:

تسعى مختلف الدول إلى تنشيط وتشجيع المقاولات وذلك لدورها الكبير في تعبئة موارد المجتمع والمساهمة في تلبية حاجات الأفراد، خاصة في القطاعات التي لا ترغب المؤسسات الكبيرة النشاط فيها، كما تظهر الحاجة إليها عندما تكون رؤوس الأموال صغيرة غير كافية لإقامة مشاريع كبيرة، ولهذا فإنها تلعب دور كبير في التنمية وتعبئة الموارد، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: وذلك أنها تساهم في تعبئة الموارد وتوجهها نحو تلبية حاجات المجتمع بناء على استغلال الفرص، ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات وتساهم ب31% من إجمالي القيمة المضافة. وفي فرنسا تمثل نسبة 98.8% من مجموع المؤسسات وتساهم بنسبة 53% من القيمة المضافة الإجمالية. وفي كوريا الجنوبية تساهم بأكثر من 25% من إجمالي القيمة المضافة.

- تنويع الهيكل الاقتصادي: من خلال النشاط في جميع القطاعات سواء كانت ذات ربح مرتفع أو منخفض وخاصة بالنسبة للأنشطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

- معالجة الاختلالات الاقتصادية: لأنها تعمل على تعبئة الموارد وتوزيعها في مختلف القطاعات.

- تنمية الصادرات: حيث تدل الإحصائيات على المساهمة الكبيرة لهذه المؤسسة في التصدير، إذ بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير في إيطاليا حوالي 53 % من إجمالي الصادرات وفي الدانيمارك حوالي 46%، والصين 60%، وتدل هذه النسب العالية على المساهمة والأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات في تنمية الصادرات[20].

- زيادة الناتج المحلي: لكونها تسعى دوما إلى الإنتاج من خلال توظيف موارد المجتمع وتوجيهها نحو تلبية حاجاته، حيث تدل الإحصائيات لمختلف دول أن

نسبة تلك المساهمة تراوحت بين 50% و65% من إجمالي الناتج المحلي في كل من اليابان وإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[21].

- تكوين الكوادر الفنية والإدارية: تساهم أيضا هذه المقاولات في إكساب الأفراد خبرات عمل إضافة إلى مساهمتها في التكوين والتدريب

- جذب المدخرات: وتوظيفها في تلبية حاجات المجتمع مما يساهم في تنمية رأس المال الوطني وتحسين القدرة الإنتاجية للبلد.

- استغلال الموارد وتوظيفها بشكل فعال.

- تغطية احتياجات المجتمع وخاصة في المجالات التي لا تصلها المؤسسات الكبيرة

- المساهمة في التشغيل والحد من البطالة : فالمقاولات تعتبر خيار مناسب لامتصاص البطالة وتخفيف الضغط على القطاع العام الذي أصبح غير قادر على امتصاص البطالة وخاصة في ظل تنامي عرض العمل وتقلص الطلب عليه ، في الجزائر تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.09% من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص[22].

- عدالة توزيع الدخل: من خلال المساهمة في التشغيل إضافة إلى أنها تتيح فرص تعظيم دخول الأفراد ذوي رؤوس الأموال المنخفضة، ومن ثم فهي تساهم في تكسير احتكار التحكم في المشاريع والاستثمارات من طرف أصحاب الأموال ورجال الأعمال الكبار ومن ثم تحكمهم في مدخرات المجتمع.

- مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية: من خلال توفير فرص العمل وتوزيع الدخول وإنشاء القيمة المضافة وتعبئة الموارد وتلبية الحاجات، ومن ثم المساهمة في الإنتاج وتسويقه.

- تدعيم التنمية المحلية: تتميز المقاولات بقدرتها على النشاط في مناطق مختلفة ومتباينة من حيث الحجم المناخ والمواقع الجغرافية كانتشارها في المناطق الصناعية والريفية والحضارية والمدن الجديدة، وذلك لصغرها وقدرة تكيفها مع هذه المناطق كما أنها لا تتطلب رأس مال كبير ولا تكنولوجيا متطورة ولا تكاليف تسيير

عالية ولهذا فهي قادة على سد العجز في التنمية المحلية خاصة بالنسبة للمناطق التي تتميز بمحدودية الموارد والفقر وغيرها[23].

II. أهمية الاستثمار السياحي بالجزائر:

يمكن إبراز مساهمة قطاع السياحة بالجزائر في تحسين مؤشرات التنمية على النحو الآتي:

- مساهمة قطاع السياحة في التشغيل والحد من البطالة: ويظهر ذلك من خلال حجم العمالة بهذا القطاع ونسبتها إلى حجم العمالة بالبلد، حيث يعبر مقياس نسبة المساهمة في التشغيل عن قدرة هذا القطاع على استقطاب العمالة من جهة والمساهمة في الحد من البطالة من جهة أخرى مقارنة بباقي القطاعات، والذي يتأثر بحجم الأنشطة والاستثمارات في هذا القطاع، ويمكن توضيح تلك المساهمة وتقييمها في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نسبة التوظيف السياحي في لجزائر

	2015		2017	
	نسبة المساهمة	الترتيب العالمي	نسبة المساهمة	الترتيب العالمي
الجزائر	%2.9	123	%3.1	118

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 16،17، 80، 151، 249، 324

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الجزائر منخفضة مقارنة بدول أخرى، وهذا يدل على تدني فعالية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى من حيث المساهمة في التشغيل، إلا أن التطور بين سنة 2015 و2017 يبين أن هناك تحسن في هذه النسبة في الجزائر مقارنة بباقي الدول حيث انتقلت من 2.9 إلى 3.1% من إجمالي العمالة، وهذا يعكس المجهودات المبذولة من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة من اجل النهوض بهذا القطاع، وخاصة أن تلك

المساهمة بقية إلى حد ما مستقرة في الدول الأخرى، وهذا التحسن في هذه النسبة ساهم في تحسين ترتيب الجزائر عالميا وفق هذا المؤشر حيث انتقلت من المرتبة 123 سنة 2015 إلى المرتبة 118 سنة 2017.

- تطور الإيرادات السياحية بالجزائر: يعكس هذا المؤشر مساهمة قطاع السياحة في تغطية مداخيل الدولة، لأنه يحدد حجم المداخيل التي تحصل عليها الدولة من هذا القطاع، ويمكن عرض حالة هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور الإيرادات السياحية بالجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2015.

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	324	300	295	326	348	357

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017، ص 16،17، 80، 151، 249، 324

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإيرادات السياحية بالجزائر منخفض جدا مقارنة بدول أخرى وهذا يعكس حالة هذا القطاع وقدرته التنافسية، كما نلاحظ تدهور تلك الإيرادات من سنة 2010 إلى 2012، بينما تعود إلى التحسن ابتداء من سنة 2013.

- تطور نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مقياس نسبة المساهمة في الناتج المحلي مؤشر مهم لقياس مدى أهمية قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وهو يتأثر بعدة عوامل منها عدد السياح ونسبة الإنفاق والإيرادات السياحية، والجدول التالي يبين تطور حالة الجزائر ضمن هذا المؤشر:

الجدول رقم (03): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط العالمي	%8.9	%9	%9.1	%9.3	%9.4	%9.5
الجزائر	%3.4	%3.3	%3.3	%3.6	%3.3	%3.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات: World Development Indicators (WDI), November 2015 –World Travel and Tourism Council Data, 2016 –www.wttc.org.

يظهر من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، وهذا نتيجة لتدني الإيرادات الناتجة عن هذا القطاع، كما نلاحظ أيضا استقرار في هذه النسبة بين سنة 2010 إلى سنة 2015، وهذا ما يبين تدني تنافسية هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، كما يعود انخفاض هذه النسبة إلى الاعتماد المفرط للجزائر على المحروقات واحتلال نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: واقع المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر:

بالنظر إلى الأهمية التي تبلغها المقاولاتية في تعبئة موارد المجتمع والتنمية في مختلف القطاعات، فقد حظي هذا النشاط باهتمام الدولة الجزائرية، التي أعطته الأولوية من الاهتمام والرعاية في كافة القطاعات، وخاصة في قطاع السياحة أين اصبح توجه الجزائر واضح نحو تنمية هذا القطاع والتعويل عليه كثيرا في تنويع موارد الدولة، الأمر الذي ولد الكثير من المشاريع الاستثمارية، فسنعمل من خلال ما يلي على تحليل واقع كل من المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر من اجل الوقوف على اهم المكتسبات في هذا المجال.

I. واقع المقاولاتية بالجزائر:

لقد أولت الجزائر عناية خاصة وكبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصتها بالدعم المالي وبالإعفاءات والامتيازات الجمركية والضريبية اللازمة، وهذا الاهتمام انعكس على إمكانية ظهور ونمو تلك المؤسسات وهذا ما يبينه تطور عدد تلك المؤسسات من سنة 2006 إلى غاية 2015.

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895
المؤسسات العمومية	739	666	626	591	557	572	557	557	542	532
الصناعات التقليدية	106222	116347	126887	169080	135623	146881	160764	175676	194562	217142
المجموع	**376767**	**410959**	**519526**	**625069**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**

المصدر: حبيبة مداس، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص08و كمال وزيق، المؤتمر الدولي حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، ص11.

فمن خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر وهذا ما يعكس الاهتمام الذي حظيت به من طرف الدولة من جهة وبيئة الأعمال المناسبة من عدة نواحي كما سيتم توضيحه لاحقا، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة ونمو الوعي بأهمية المقاولاتية بالنسبة للأفراد والمجتمع في صناعة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي، كما نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المؤسسات العمومية في تراجع وذلك لأنه يعكس تقلص دور الدولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى ان معدل عدد هذه المؤسسات في قطاع الصناعات التقليدية ضعيف وهذا مؤشر خطر يهدد هذا النوع من الصناعات المهمة ويرجع ذلك الضعف في النمو إلى تنامي مخاطر المنافسة الأجنبية الآتية عن طريق استيراد مواد ذات أسعار منخفضة بالإضافة إلى تغير الأذواق والميل نحو المنتجات الأجنبية في ظل عدم وجود إستراتيجية وطنية متكاملة من كافة النواحي التعليمية والإعلامية والسياسية والاقتصادية لمحاربة تلك المخاطر الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

II. واقع الاستثمار السياحي بالجزائر

لقد حظي الاستثمار السياحي بالجزائر بامتيازات وتسهيلات عديدة ومتنوعة نابعة من رغبة الحكومة الجزائرية وتوجهها نحو النهوض بهذا القطاع وتنميته، فقد تنوعت تلك الامتيازات والتسهيلات بين الدعم المالي والتخفيضات الضريبية والتسهيلات الجمركية والمعنوية والمادية، إضافة إلى اعتماد الكثير من الإصلاحات التنظيمية والإدارية التي تساهم في الحد من مشاكل ومعوقات تطوير الاستثمار، وذلك كله يظهر جليا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT 2030**). ويمكن التطرق إلى أهم تلك المزايا والمجهودات من خلال ما يلي:

- إصدار العديد من القوانين والمراسيم التشريعية التي تؤطر وتنظم وتدعم الاستثمار السياحي وأهمها:

  - قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر تحت رقم 03-01 والمؤرخ في 17 فيفري 2003، والذي يهدف إلى تحسين وترقية بيئة العمل المساعدة على النهوض بقطاع السياحة وهذا من اجل:[24] ترقية الاستثمار وتطوير المؤسسات الفندقية والسياحية، إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة، تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام وتحسين نوعية الخدمات، المساهمة في حماية البيئة وتحسين المعيشة، التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في هذا الميدان.
  - قانون رقم 03-03 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية المؤرخ في 17 فيفري 2003.

- إنشاء العديد من التنظيمات والهيئات الخاصة بمتابعة وتسيير شؤون هذا القطاع ودعم الاستثمار وتطويره ويتمثل أهمها ما يلي:

  - استحداث وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963.
  - الديوان الوطني للسياحة: بموجب المرسوم 88- 214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988.

- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 70 المؤرخ في 21 فيفري 1988.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998.
- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

- الإجراءات الاقتصادية والمالية: والتي تتمحور حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) الهادف إلى دعم القطاع السياحي والذي يعتبر جزء من المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم المنصوص عليه في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويرتكز على خمس مخططات وهي: مخطط الجزائر كوجهة سياحية- الأقطاب السياحية ذات الامتياز- مخطط الجودة السياحية- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص- مخطط تمويل السياحة.[25] وفي هذا الإطار قد خصصت امتيازات وتسهيلات ضريبية واستثمارية معتبرة كاستفادة الشركات الناشطة في هذا القطاع من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات إلى 19 % بدلا من 25% المطبقة على باقي الشركات، بالإضافة إلى تسهيلات فيما يخص الحصول على العقار السياحي والتسهيلات الإدارية والاستثمارية وغيرها.

- **حصة قطاع السياحة من إجمالي المشاريع الاستثمارية للجزائر:** من خلال هذا العنصر نبرز قدرة قطاع السياحة على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال الفترة 2002 إلى 2017 تقدر بـ 2% من إجمالي المشاريع أي ما يعادل 1018 مشروع، وقد عرفت تحسنا مقارنة بسنة 2016 التي قدرت بـ 1.6% [26]، إلا أنها تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بقطاع الصناعة والبناء والنقل، رغم انه يتفوق على الاتصالات والصحة والتجارة، إلا أن قيمة هذه المشاريع ترتفع حيث تصبح نسبة المساهمة 7.61% من إجمالي قيمة

المشاريع الاستثمارية، وهذا يدل على ارتفاع تكلفة الاستثمارات في ميدان السياحة الأمر الذي يفسر إلى حد ما بطء نموها وتطورها، إضافة إلى ضعف جاذبية هذا القطاع للاستثمارات والتي تتحدد بشكل أساسي بمعدل العائد على الأموال المستثمرة وقابلية السوق للنمو والتطور الذي يتبع تطور عدد السياح الوافدين ومستوى الإنفاق السياحي.

- **قيمة الاستثمار السياحي بالجزائر:** تشير الإحصائيات أن قيمة الاستثمار السياحي بالجزائر المقدرة بـ 1.71 مليار دولار تحتل المرتبة الأخيرة بعد تونس[27]، وهذا يدل على ضعف جاذبية هذا القطاع للاستثمارات ومن ثم ضعف فرص قطاع السياحة في التنمية والتطور، بينما نجد الإمارات احتلت المرتبة الأولى ضمن دول المقارنة، والمرتبة الثانية للمغرب ثم مصر، وهذا يدل على الاهتمام الكبير بهذا القطاع وارتفاع جاذبيته للاستثمارات بهذه الدول وذلك بالنظر إلى الطبيعة السياحية لها وتوفرها على مقوماتها السياحية المختلفة مما يجعلها الأكثر قدرة على جذب السياح ومن ثم ارتفاع الإيرادات السياحية، والطلب السياحي ومن ثم يكون القطاع الأكثر ربحية من باقي القطاعات الأخرى. بينما نلاحظ تدهوره في تونس رغم أن هذا البلد ذو طابع سياحي يمكن إرجاع ذلك إلى الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها تونس، كما أن تتبع تطور قيمة هذا الاستثمار في الجزائر عبر فترات السلسلة الزمنية يبين أن هناك انتعاش طفيف بدء من سنة 2012 وذلك راجع إلى الاهتمام والدعم والرعاية التي خصتها الجزائر لهذا النوع من الاستثمار خاصة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.
- **تطور عدد الفنادق والمؤسسات الفندقية في الجزائر:** يأتي تركيزنا هنا على عدد المؤسسات الفندقية باعتبارها أهم المعايير المعبرة عن تطور المشاريع الاستثمارية، والتي تعتبر الواجهة الأولى للسياح وخدماتها وتمثل عامل مهم، فلا يمكن الحديث عن السياحة دون توفير هذا النوع من الخدمات، إضافة إلى أن تطورها يعتبر مؤشر هام عن تنامي الطلب السياحي، فالجدول التالي يوضح تطور عدد الفنادق بالجزائر إضافة إلى توزيعها حسب طبيعة السياحة.

الجدول رقم (05): تطور عدد الفنادق والمؤسسات الفندقية في الجزائر

نوع الفندق	2013		2014		2015	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
المجموع	1176	98804	1185	99605	1195	102244

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: www.wttc.org/datagateway/25/02/2018

من خلال الجدول نلاحظ هناك تطور في عدد الفنادق بالجزائر وهذا يدل على تطور عدد المشاريع الاستثمارية، كما نلاحظ أيضا تنامي عدد الأسرة من سنة 2013 إلى 2015 وهذا أيضا يدل على تنامي الاستثمارات السياحية التي تستهدف توسيع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة القدرة على استقبال السياح. ولكن عند النظر إليها حسب نوع الفنادق، نلاحظ أن هناك اختلاف حاد بينها، ففي الوقت الذي نلاحظ فيه تطور في عدد فنادق الحضرية والساحلية نلمس في الوقت نفسه استقرار عدد الفنادق المناخية وتراجع عدد الفنادق الصحراوية والحموية، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن أسباب هذا الاختلال فهل يعود إلى أن جاذبية سوق قطاع السياحة الحضرية والساحلية للاستثمارات أعلى من جاذبية بقية القطاعات السياحية أم يعود إلى أن هذه القطاعات تتميز بأنها أسواق واعدة وخالية من المعوقات الاستثمارية والمخاطر.

- **وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر:** من خلال هذا العنصر سنعمل على تحليل تطور عدد المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر، باعتبارها تبين مدى جدية وفعالية السياسات والجهود المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع، والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشاريع الاستثمارية حسب وضعيتها من الإنجاز.

الجدول رقم (06): تطور عدد المشاريع الاستثمارية السياحية حسب وضعيتها في الجزائر

	سنة 2014				سنة 2015			
	عدد المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	مجموع التكلفة 10^9 دج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	مجموع التكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.344	504	69138	28835	234.877
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70	101	8591	3732	27.379
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84	607	78813	29074	240.947
مشاريع منجزة	76	6377	2971	30.38	58	4241	1951	10.234
المجموع	861	104244	45300	342.26	1270	160783	63592	513.437

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: www.wttc.org/datagateway/25/02/2018

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع التي هي في طور الإنجاز ارتفع من 385 سنة 2014 إلى 504 سنة 2015 وهذا يدل على أن هناك زيادة في قدرة هذا القطاع على استقطاب الاستثمارات، خاصة إذا علمنا أن هناك 76 مشروع تم الانتهاء من إنجازه سنة 2014 و58 تم انجازها سنة 2015، ومن جهة أخرى أن عدد المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها أيضا تضاعف من 296 سنة 2014 إلى 607 سنة 2015، ومن جهة أخرى نلاحظ نسبة كثيرة من المشاريع المتوقفة حيث بلغت 101 سنة 2015، وهذا ما يستدعي البحث عن العوامل والظروف التي عرقلت استكمال هذه المشاريع وهذا ما سيتم بحثه من خلال العنصر الموالي.

رابعا: عوامل نجاح المقاولاتية والاستثمار السياحي بالجزائر:

تخضع الاستثمارات بشكل عام إلى مجموعة من العوامل التي تتحكم في حجمها ونوعيتها وتوجهاتها، إلا ان هناك عوامل خاصة بكل قطاع وبكل نوع من

الاستثمارات حسب حجمها وطبيعتها، ويمكن استعراض تلك العوامل السائدة في قطاع السياحة الجزائري على النحو الآتي:

I. عوامل نجاح المقاولة:

تتحدد فعالية المقاولة وفرصها في النجاح والازدهار على مجموعة من العوامل والظروف التي تختلف من حالة إلى أخرى، ولكن يمكن تشخيصها في مجموعتين أساسيتين، المجموعة الأولى ترتبط بشخصية المقاول وأخرى تتحدد في ظل الظروف المحيطة بالعمل، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي: [28]

1. العوامل الشخصية: وتتمثل في تلك الخصائص والسمات التي يتمتع بها المقاول سواء كانت فطرية أو مكتسبة وهي مهمة جدا في تكوين الدافع لدى الفرد نحو الإنجاز وتحمل المخاطرة والمسؤولية كما تعتبر أيضا عامل مهم في نجاحه واستمرارية مشروعه، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

– الحاجة إلى الإنجاز: وهي تلك الرغبة التي تدفع الفرد نحو ممارسة نشاط معين وترتبط عموما بحاجات نفسية أو اجتماعية أو فسيولوجية لدى الفرد تكون كمحفز له.

– الثقة بالنفس: أن تكون لدى الفرد الثقة في قدراته ومهاراته على تحقيق النجاح وان لا يكون شخص انهزامي.

– الرؤيا المستقبلية: وهي ضرورية لاختيار مشاريع قادرة على النجاح والنمو مستقبلا. لان الأمر مرتبط باستثمار مستقبلي.

– التضحية والمثابرة: وهي ان يتمتع المقاول بروح المخاطرة.

– الرغبة في الاستقلالية: وهي حافز لدى المقاول يدفعه ليستقل مشروعه ويعمل على تطويره وتحقيق ذاته من خلاله.

– المهارات والقدرات الشخصية التي تضمن للمقاول إنشاء المشروع وقيادته وتنظيم الموارد، والتي تتحدد من خلال المعارف والخبرات المكتسبة والقدرة على الاتصال والتواصل مع الغير والتفاعل معهم والقدرة على التنظيم والتسيير واتخاذ القرارات وحل المشكلات.[29]

2. العوامل البيئية: وتتمثل في مختلف الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد ومشروعه، حيث تؤثر عليه وعلى مشروعه من حيث الرغبة في الإنجاز والقدرة عليه وعلى نجاح عملية بناء المشروع وتحقيق أهدافه ونموه وبقائه، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

– العوامل الاجتماعية: وهي تلك العوامل الاجتماعية التي تحيط بالفرد ومشروعه والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على إمكانية ممارسة النشاط ونجاحه، والتي تتمثل في الأسرة والدين، العادات والتقاليد، الثقافة، الأفراد المجتمع المحيطين كالأصدقاء والزملاء وغيرهم.

– العوامل الاقتصادية: والتي تتمثل في الظروف والحالات الاقتصادية السائدة كالرواج والركود والتضخم والفقر والبطالة، إضافة إلى مستوى الدخل الفردي والمعيشي.

– العوامل المادية والمالية والتنظيمية: والتي تتمثل في مدة توفر الموارد المادية الكافية لإقامة المشروع وتحقيق أهدافه وطريقة التنظيم المتبعة وكذا طريقة تخصيص وتوزيع الموارد.

– العوامل الطبيعية: وتتمثل في مختلف العوامل الطبيعية التي تؤثر على المشروع كالمناخ والإقليم الجغرافي بما فيه من تضاريس وغابات موارد طبيعية كالمياه والمعادن وغيرها.

– العوامل التقنية والتكنولوجية: وتشير إلى مدى اعتماد أساليب ووسائل عمل أكثر تطورا.

– عوامل مرتبطة بالسوق والمنافسة: وتشير إلى حالة السوق وشدة المنافسة في قطاع نشاط المقاول والمنتجات البديلة، وأيضا إلى خصائص السوق كالحجم والقابلية للنمو.

– عوامل قانونية ومؤسسية: والتي تتمثل في مختلف القوانين والتنظيمات التشريعية والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المقاولات، والجزائر قد اعتمدت مجموعة من الهيئات التي تهتم بمسألة إنشاء ومتابعة وتطوير المقاولاتية ومن أهمها:[30]

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME.

- ومما يتيح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص التسويقية هو اتساع فجوة الطلب التي تتميز بها الجزائر، وهذا ما تعكسه مؤشرات التجارة الخارجية أي الواردات السلعية حيث تعتبر نسبتها مرتفعة جدا بالمقارنة مع باقي الدول. وهذا يدل على أن هناك حجم معتبر من الطلب المحلي غير مغطى من طرف الإنتاج المحلي، ونفس الشيء تظهره مؤشرات الفجوة الغذائية التي سجلت ارتفاع في معدل النمو السنوي حسب إحصائيات 2015 لصندوق النقد العربي[31].

II. آليات وطرق دعم وترقية المقاولاتية المعتمدة في الجزائر:

تسعى الدول على اختلاف درجتها في التقدم والنمو إلى ترقية وتحسين المقاولات، وتوفير لها الشروط المناسبة للظهور والنمو، ولهذا فهي تحيطها بالرعاية والدعم من كافة النواحي المالية والتنظيمية والبيئية والاجتماعية، وذلك لاعتبارات متعددة أهمها أنها ذات رأس مال محدود وتنطلق كمبادرات فردية لا تتوفر لها الأموال والإمكانيات اللازمة للظهور والنشاط والنمو، فضلا عن مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات البيئية الناتجة عن منافسة المؤسسات الكبيرة أو المخاطر الاقتصادية الأخرى، ومن اجل مساعدتها على الظهور ومواجهة مختلف التهديدات فهناك الكثير من الآليات والطرق لتحقيق هذا الغرض وأهمها ما يلي:

- **الحاضنات:** وهي مؤسسات هدفها رعاية وحماية المقاولات الناشئة ومساعدتها على النمو والتطور، وقد عرفت على أنها: مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني

تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار بهدف إعطائهم دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ويمكن أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة[32]. وتهدف الحاضنات إلى تحقيق ما يلي:[33]

– تقديم خدمات للمشاريع داخل وخارج الحاضنات.

–ترويج ثقافة الريادة و الإبداع والابتكار.

– مساندة ومساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق و التأسيس.

– تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.

– ربط تكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.

– ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليميا وعالميا لتبادل الخبرات و زيادة الاستفادة.

– اكتشاف القدرات الإبداعية الكاملة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.

– إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل :الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة.

– تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة مكاتب التشغيل.

– توفير المناخ والإمكانيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– المتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها.

– تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات.

وتعتبر تجربة الجزائر في مجال الحاضنات متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية، فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد سنة 2003، باستثناء القانون 01/ 180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل

المؤسسات وقد سعت الوزارة الوصية إلى إنشاء 11 محضنة بالإضافة إلى أربع وسطات في كل من العاصمة، قسنطينة، سطيف ووهران[34].

- **المرافقة:** ومن الآليات والطرق التي تعتمدها معظم الدول في رعاية ودعم ومساعدة المقاولات المرافقة، التي يمكن من خلالها تذليل الصعوبات والتهديدات التي تواجه تلك المقاولات الناشئة سواء عند التأسيس أو عند مزاولة النشاط، وتهدف المرافقة أيضا إلى متابعة والتأكد من نجاح تلك المقاولات وتقديم لها الدعم والاستشارات اللازمة لذلك. وفي هذا الخصوص قد اعتمدت الجزائر مجموعة هائلة من الهيئات التي تسهر على مرافقة ومتابعة مختلف المقاولات كإنشاء حاضنات الأعمال والوكالات المختلفة المذكورة سابقا.
- **التعليم والتكوين:** يعتبر التعليم والتكوين أمر مهم لغرس ثقافة المقاولاتية لدى مختلف الأفراد وإعطائهم المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع وتسييرها، فإلى جانب الدور التعليمي للجامعات ومراكز التكوين المختلفة التي يعطي للأفراد المعارف والمهارات والخبرات لمزاولة نشاط معين، فهي أيضا تمكنهم من تعلم كيفية إنشاء تلك المقاولات وتسييرها من خلال إدراج مقاييس المقاولاتية لجميع التخصصات وهذا ما اعتمدته الجزائر في السنوات الأخيرة.
- **دعم الثقافة:** التي تهدف إلى غرس روح المبادرة وثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع، فتوفر المحيط المشجع والإمكانيات المادية والمالية والقدرات لا يكفي لتشجيع وتطوير المقاولات وتعزيز دورها التنموي، بل يجب أن يتمتع الأفراد بثقافة تشجعهم وتدفعهم نحو مزاولة وإنشاء المشاريع، وهذا ما يتطلب تمتعهم بروح المبادرة وتحمل المخاطرة والمسؤولية والاستقلالية في إدارة المشاريع وروح القيادة والتفوق والتجديد والابتكار وغيرها.
- توفير الدعم ووسائل العمل والتي تتحدد في الدعم المالي، الفني، التسويقي، والتنسيق.
- تحسين بيئة الأعمال: أي إزالة كل العوامل المعيقة لنشاط المؤسسات سواء الإدارية والتنظيمية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية،

ومن تلك العوامل نجد الفساد الإداري والبيروقراطية والمحسوبية وانتشار الآفات الاجتماعية والغش التجاري وانتشار السرقات، فتحسين بيئة العمل يقتضي القضاء على هذه المعوقات وتوفير البنية التحتية ومختلف الخدمات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالكهرباء والغاز وشبكة الطرقات والمواصلات إضافة إلى اعتماد إصلاح إداري يفضي إلى القضاء على الفساد والبيروقراطية وتسهيل إنشاء المشاريع الجديدة والحصول على الائتمان التجاري وغيرها. ورغم مجهودات الجزائر من اجل تحسين بيئة العمل إلا ان المؤشر الخاص بها يبقى دون المستوى بالمقارنة مع بعض الدول حسب إحصائيات 2016[35].

III. آليات تعزيز الاستثمار السياحي بالجزائر:

تولي الدولة الجزائرية أهمية خاصة للاستثمار في قطاع السياحة، ويظهر ذلك جليا من خلال المزايا والامتيازات المالية والضريبية والتسهيلات المختلفة التي تحظى بها الاستثمارات في هذا القطاع، وقد اتخذت الدولة في هذا الشأن العديد من التدابير والسياسات، يمكن إبرازها فيما يلي:

1. الامتيازات المالية والضريبية: تظهر تلك الامتيازات في جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية والتسهيلات المالية للاستثمار في قطاع السياحة والتي تتجلي فيما يلي:[36]

- يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع إستثمارية سياحية؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

- تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية، و كذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛

- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

- المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و4,5% من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

- في إطار اتفاقيات الإطار المبرمة بين الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كالتالي:

- المساهمة بأكثر من 60 بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.
- مدة التعويض 10 سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض على الفائدة يقدر بـ 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.

- التسجيل في صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات.

- إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار.[37]

2. الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار: وتتمثل في مختلف التسهيلات التي تقرها الدولة فيما يتعلق بالحصول على العقار أمام الاستثمارات السياحية ويمكن إبرازها فيما يلي:[38]

- القطعة الأرضية موطن المشروع يمكن أن تكون ملكية خاصة، عقد إيجار، أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز من طرف الوالي بالتراضي.
- وإذا كانت القطعة الأرضية موطن المشروع تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي لابد من رأي المسبق للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وموافقة الوزير المكلف بالسياحة.
- يرخص الامتياز عن طريق الوالي وموافقة الوزير المكلف بالسياحة:

- الإتاوة الايجارية السنوية تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز.
- تخفيض الإتاوة الإيجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية:
  - 90% خلال فترة الإنجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
  - 50% خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
  - الدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر سنوات (10) بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا.
  - الدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة خمسة عشر سنة (15) بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

3. المرافقة والتوجيه: عند تسليم الموافقة المبدئية للمخططات الفندقية، تقوم مديرية الاستثمار السياحي، بالعمل من أجل مرافقة ومساعدة المستثمرين، وهذا من خلال:[39]

- توجيه وإرشاد المستثمرين في اتخاذ وإتباع الإجراءات السليمة خلال مراحل الإنجاز.
- المساعدة من أجل الحصول على رخصة البناء.
- المساعدة من اجل الحصول على قرض بنكي والحصول على التخفيض على معدل الفائدة.
- التدخل لدى جميع المديريات الولائية المتعلقة بالاستثمار.
- المساعدة من أجل الحصول على السجل التجاري.

- المساعدة من أجل الحصول على امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

خامسا: معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر:

إن الدراسة التحليلية التي قمنا بها فيما يتعلق بواقع الاستثمار بالجزائر، والتي أثبتت أن هناك امتيازات وتسهيلات كبيرة خصتها الدولة الجزائرية من اجل تعزيز هذا النوع من الاستثمار وتطوير تنافسيته من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تدني مستويات هذا الاستثمار كما ونوعا وضعف مساهمته في النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، هذا ما يطرح تساؤل حول العوامل والظروف التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة من الخطط والمجهودات المعتمدة في سبيل تعزيز الاستثمار السياحي.

وهذا ما يدفعنا إلى تحليل العوامل المعيقة للاستثمار السياحي من خلال ما يلي:

1. الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة: بالرغم من وفرة مقومات السياحة للجزائر والاهتمام الذي خصته به، إلا أن أداء هذا القطاع يبقى دون المستوى المطلوب وخاصة في ظل الظروف الحالية التي فرضت على الدولة إتباع سياسة تقليص النفقات، كرد فعل على تقلص إيرادات الدولة وشح مواردها، حيث تشير الإحصائيات حسب صندوق النقد الدولي إلى تراجع وبشكل كبير للاحتياطات الرسمية مع التقلص المستمر في الفترة التي تغطيها هذه الاحتياطات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): إجمالي الاحتياطات الرسمية للجزائر والفترة التي تغطيها

السنوات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	194	187.2	156.6	136.4
عدد الشهور التي تغطيها الاحتياطات	35.4	32.8	28.6	24.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص120.

لقد أثرت أزمة تراجع أسعار النفط على مداخيل الدولة الجزائرية سلبا وبشكل كبير، ومن ثم على احتياطاتها الرسمية التي تعرف تراجع مستمر، وذلك أن الدولة تعتمد على الجباية النفطية بشكل مفرط في تغطية مداخيلها، ومن ثم فهي تتأثر بتقلبات أسعاره، كما تظهر أن قدرة تلك الاحتياطات على تغطية الواردات في تراجع مستمر حيث انخفضت من 35.4 شهر سنة 2013 إلى 24.1 شهر سنة 2016، وهذه الحالة المضطربة التي تعاني منها خزينة الدولة دفعتها إلى تقليص نفقاتها وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور الإنفاق الحكومي للجزائر كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2013- 2016.

السنوات	2013	2014	2015	2016
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي	%36.8	%39.4	%42.5	%40.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، إحصائيات، مارس 2016، www.andi.dz

فمن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإنفاق الحكومي كان في ارتفاع مستمر من سنة 2013 إلى سنة 2014 بسبب الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات، ولكن في سنة 2016 عرف تراجعا وهذا نتيجة اثر سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة كرد فعل لمواجهة آثار أزمة تراجع أسعار النفط، وهذا سيكون له آثار سلبية على الدعم والتسهيلات التي خصصتها الدولة لقطاع السياحة والمؤسسات الناشطة فيه ومختلف الاستثمارات في هذا المجال، ما يؤدي إلى تعثر خطط التنمية في هذا المجال، الأمر دفع بالحكومة إلى بحث سبل تمويل جديدة للمشاريع الاستثمارية وعلى رأسها طريقة التمويل غير التقليدية القائمة على الإصدار النقدي.

2. ضعف جاذبية الاستثمار: بيّن تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2016 والذي يركز على مدى جاذبية الاستثمارات وتسهيل عمل المؤسسات

والتسهيلات في أداء الأنشطة الاقتصادية، أن الجزائر احتلت المرتبة 15 عربيا والمرتبة 163 عالميا[40]، كما تظهر أن مكانتها ضمن هذا المؤشر ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية حسب إحصائيات 2017 . ويظهر ضعف جاذبية قطاع السياحة للاستثمارات نتيجة تدني معدلات نموه والطلب عليه، فالتحليل الخاص بتطور عدد السياح والإنفاق السياحي والإيرادات السياحية بالجزائر يؤشر على أنها سوق غير واعدة ولهذا لم تكن مغرية بما يكفي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لأنها تؤثر سلبا على معدل العائد على الأموال المستثمرة.

3. تدني المستوى المعيشي وارتفاع نسبة الفقر:[41] رغم كبر حجم السوق الجزائرية من حيث الاتساع الجغرافي وعدد السكان إلا أنها تتميز بالفقر أي محدودية دخل الفرد، مما يؤثر سلبا على إمكانية المؤسسات لتسويق منتجاتها السياحية بأسعار مقبولة خاصة وان هذه المؤسسات تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة نقص الخبرة وضعف تكنولوجيا الإنتاج، وهذا يتطلب العمل أكثر من اجل توفير فرص العمل في القطاع السياحي، وزيادة قدرة البلد على جذب سياح أجانب حتى تستطيع تلك المؤسسات تسويق منتجاتها بأسعار مقبولة.

4. الفساد الإداري: ومن بين أهم العوامل المؤثرة سلبا على نشاط المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية بشكل عام وتلك الناشطة في قطاع السياحة هو الفساد بمختلف أنواعه، حيث تشير الإحصائيات الخاصة تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية لعام 2016 إلى أن الجزائر حصلت على قيمة سلبية في مؤشر فعالية الحكومة وقدرتها على محاربة الفساد وفرض القانون، ما يدل على تفشي الفساد في الجزائر بالأخص المجال الاقتصادي مما يؤثر سلبا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية وعلى فعالية خطط التنمية في المجال السياحي.

5. ندرة رؤوس الأموال: تعاني الجزائر من ندرة رؤوس الأموال والطاقات الاستثمارية القادرة على إحداث التنمية المطلوبة ولهذا تلجأ إلى سياسة الدعم المالي أو تشجيع المقاولاتية أو الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يظهر من خلال تنامي وتطور حجم الواردات والاستثمارات المباشرة للمؤسسات الأجنبية في الجزائر، حيث

وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر في الفترة ما بين 2003 إلى 2015 حوالي 375 مشروعا بمبلغ 68 مليار دولار أمريكي وتمثل ما نسبته 21% من قيمة الاستثمارات الإجمالية[42]، كما نلاحظ أن توجه المؤسسات الأجنبية نحو الجزائر في تزايد مستمر ما يعني أن الاستثمار المحلي عاجز عن تغطية حاجات ومتطلبات الخطط التنموية بما فيها السياحية. وفي الوقت نفسه يعبر تزايد عدد وحجم المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر عن تنامي شدة المنافسة الأجنبية التي تواجه المؤسسات والاستثمارات المحلية.

6. العراقيل الإدارية والبيروقراطية: ومن بين أهم المشاكل التي تواجه نمو ونجاح الجزائر في استقطاب الاستثمارات في قطاع السياحة وتعيق ظهور ونمو المؤسسات في هذا الميدان، تلك العراقيل الإدارية المتعلقة بعملية بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وضعف حماية المستثمرين، فقد بين تقرير التنافسية العربية الصادر عن صندوق النقد العربي لسنة 2016 ان قيمة الجزائر ضمن هذه المؤشرات سلبية. وهذا ما يعيق المؤسسات ويعترض أداء أعمالها من حيث سهولة بدا النشاط أو تسجيل الملكية أو الحصول على الائتمان أو الحصول على الحماية اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يصعب عملية ظهور المؤسسات ونموها وتوسعها وتوفير الموارد اللازمة.

7. عدم الاستقرار الاقتصادي: والذي يظهر من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتدني قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات نتيجة تغير في أسعار وتكاليف الاستثمار الناتجة عن ارتفاع تكاليف المواد الأولية، مما يجعل هذه المؤسسات مضطرة إلى رفع أسعار الخدمات السياحية الأمر الذي يؤثر على القيمة المقدمة للزبون ومن ثم التأثير على رضاه، حيث تبين الإحصائيات ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يبين تطور تلك المعدلات خلال أربع سنوات للجزائر مع مجموعة من الدول:

الجدول رقم (09): تطور معدلات التضخم في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	4.8

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات: تقرير التنافسية العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص،38، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر" نشرة ديسمبر 2016.

ويظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر والتي تراوحت بين 3.9 و8.9، كما وصل هذا المعدل في سنة 2016 إلى 6.4 وفي سنة 2017 إلى 4.8، وبالإضافة إلى معدل التضخم نجد انهيار حاد في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يرفع في تكلفة استيراد التجهيزات الضرورية للاستثمار.

8. ضعف الاستقرار السياسي والأمني: الناتج عن التهديدات الأمنية والتغيرات الحكومية المتتالية وما نتج عنه من تغيير في السياسات والقوانين والتوجهات الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية، إضافة إلى انعدام الأمن في معظم المناطق السياحية وخاصة عبر الطرق والمناطق الجبلية والغابية والقطارات، وهذا ما يؤثر سلبا على جاذبية البلد وقطاع السياحة للاستثمارات أو للسياح.

9. ارتفاع درجة المخاطرة: وذلك نتيجة ارتفاع درجة التغير والتعقد البيئي الذي يؤثر سلبا على إمكانية التنبؤ والتوقع ومن ثم عدم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وارتفاع هذه الدرجة مرده إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني كما تم توضيحه سابقا.

10. عدم ملائمة ثقافة المجتمع للاستثمار السياحي: حيث يتميز المستهلك الجزائري بميله وتفضيله للمنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية، مما يجعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه صعوبة تسويق منتجاتها، إضافة إلى انتشار

السوق السوداء، ارتفاع معدلات الأمية، كما أن تفضيل وميل الفرد الجزائري إلى كل ما هو أجنبي يدفع بالكثير إلى الهجرة أي تفضيل المواقع والمؤسسات السياحية الأجنبية والترويج لها على حساب الجزائرية منها.

11. ضعف القدرة على الإبداع والابتكار والتجديد وعدم الاهتمام به مما يجعل المؤسسات السياحية اقل قدرة على التكيف ومواكبة التغيرات والتطورات البيئية وخاصة تلك الناتجة عن تغير حاجات ورغبات ومتطلبات وأذواق السياح وتنوعهم الثقافي.

12. ضعف الائتمان المصرفي: تواجه الاستثمارات المختلفة في الجزائر مشكلة انحصار مصادر التمويل بسبب تقلص نفقات الدعم المالي للحكومة الناتج عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، وبسبب ضعف طاقة المؤسسات المالية والمصرفية والخدمات التي تقدمها من حيث الجودة والنوعية والكمية، كما أنها غير مستجيبة ومتكيفة مع المستجدات العصرية والحاجات والمتطلبات السياحية، ورغم التسهيلات المالية والقروض التي أقرتها الجزائر وخصصتها، إلا أن ذلك يبقى غير كافي في توفير الائتمان المناسب، وهذا ما يؤكده تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، والذي اظهر مؤشر الائتمان للجزائر بقيمة سالبة وهي قيمة متدنية مقارنة ببعض الدول كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (10): وضعية الجزائر في مؤشر منح الائتمان للقطاع الخاص بالمقارنة مع مجموعة من الدول

الدول	الجزائر	الإمارات	تونس	ماليزيا	سنغافورة
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	-0.62	0.86	-0.59	1.78	1.57

المصدر: تقرير التنافسية العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص38.

فيجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في منظومة القوانين الضابطة للقطاع المصرفي بما يستجيب لتحولات الدولة نحو دعم والاهتمام بالقطاع السياحي لان هذا الأخير يتطلب مرونة اكبر في هذا المجال، كما ينبغي تنويع الخدمات المصرفية

وإقرار الكثير من العمليات والوكالات المصرفية التي تتحدد وفق المتطلبات السياحية، مع ضرورة عصرنة وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

13. ضعف البنية التحتية: وتشمل الطرقات والموانئ والاتصالات والتعليم والصحة، إذ تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات السياحية وتوسعها خاصة أن هذه الأخيرة عادة ما تكون في مناطق معزولة، والنقص من هذه الناحية يمنع دخول المستثمرين الصغار[43]، وهذا ما يميزها في الجزائر فهي غير مطورة وغير كافية من اجل جذب المستثمرين وتشجيعهم أو تلك التي تساهم في جذب واستقطاب السائح المحلي أو الأجنبي، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والمواصلات، فيظهر ضعفها من حيث النوعية والكمية وجودة الخدمة المقدمة وعدم عصرنتها، وخاصة بالنسبة للنقل عبر السكك الحديدة التي تعاني من انعدام الأمن وتوفير المعلومات حتى المتعلقة بتواريخ الإقلاع والوصول وأسماء المحطات الوجهة المقصودة وعدم احترام المواعيد وغيرها.

14. صعوبة الحصول على العقار السياحي والتجهيزات الرأسمالية الضرورية: رغم أن الدولة أقرت جملة من القوانين لتسهيل الحصول على العقار، إلا أن مشاكل أخرى كالبيروقراطية والفساد الإداري يحول دون ذلك، إضافة إلى أن تدني احتياطات الدولة من العملة الصعبة يضعف قدرتها على توفير التجهيزات الرأسمالية الضرورية خاصة وأنها تعتمد في معظمها على المستوردة منها.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا لواقع المقاولاتية في قطاع السياحة ودورها في تغطية احتياجاته الاستثمارية، كشفنا حقيقة عن الأهمية التي يمكن ان تلعبها في تحقيق هذا الغرض، إلا أن الظروف والعوامل البيئية على اختلاف أنواعها ومستوياتها تحول دون ذلك ابتداء من الظروف العامة الحاكمة للاستثمار، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، إلى العوامل الخاصة بقطاع السياحة من الثقافة السياحية ومقوماتها، وهذا رغم الجهود والمساعي التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير والنهوض بقطاع السياحة، إذ خصته بالكثير من المزايا والتسهيلات التي تنوعت بين

الدعم المالي المباشر والتخفيضات الضريبية والتسهيلات الجمركية، إضافة إلى سن الكثير من النصوص القانونية وإنشاء العديد من التنظيمات والهيئات التي تعمل على تسيير وتنظيم وتأطير الاستثمارات في هذا القطاع، خاصة ما ورد في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، وفي ظل هذه الامتيازات والتسهيلات السخية والتي أقرتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال، نجد وحسب ما أثبتته التحليلات في هذه الدراسة ضعف تطور الاستثمارات السياحية والمعبر عنها بعدد المشاريع ونوعيتها وضعف فعاليتها في النهوض بهذا القطاع ورفع مساهمته في التنمية الاقتصادية، وهذا يعزى إلى مجموعة من المعوقات المتنوعة والمختلفة التي كشفت عنها الدراسة، إذ تنوعت بين المعوقات البيئية العامة التي تشمل العوامل التي تعرقل الاستثمارات مهما كان نوعها، والمعوقات الخاصة التي تؤثر على قدرة قطاع السياحة على جذب الاستثمارات بشكل خاص دون بقية القطاعات الأخرى، وعلى ضوء نتائج الدراسة هذه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تعزيز دور المقاولاتية من أجل تغطية الاحتياجات الاستثمارية بقطاع السياحة على النحو الآتي:

- العمل على إقرار مجموعة من الإصلاحات على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص، وذلك من الناحية الإدارية والتنظيمية.
- تفعيل عمليات المراقبة والمتابعة المستمرة للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة، وخاصة تلك التي تستفيد من التسهيلات والدعم المالي ورخص استغلال العقار السياحي، للحد من التلاعب والغش وغيرها.
- محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية، بناء على إقرار مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي تحد من تعسف أصحاب النفوذ والأموال واستحواذهم على الفرص والتسهيلات والتطاول على الحقوق العامة والخاصة.
- العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في معدلات التضخم.

- تطوير البنية التحتية من الجسور والطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وجميع المرافق السياحية الضرورية وعصرنتها.
- العمل على وضع خطط لبث المعلومات السياحية وتفعيل برامج التسويق السياحي للمواقع والمنتجات السياحية والفرص الاستثمارية في هذا القطاع، وضرورة الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة إضافة إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة محاربة الأفكار والإشاعات التي تشوه الصورة وتسيئ إلى السمعة السياحية للجزائر سواء تلك تبث عبر القنوات الإعلامية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك أنها تأثر سلبا على الاستثمار في القطاع السياحي وتضعف جاذبية البلد للسياح.
- تشجيع المقاولاتية في مجال السياحة من اجل تغطية العجز الموجود في الخدمات السياحية والمرافقة.
- نشر ثقافة المقاولة وخاصة في مجال السياحة لدى أفراد المجتمع والمؤسسات الخاصة والهيئات الإدارية العامة. وضرورة إقرار خطة إعلامية لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار على حساب ثقافة الاستهلاك.

ومن اجل تفادي مشاكل ومعوقات ظهور ونمو المقاولات ودعم دورها في التنمية السياحية، يجب إحاطتها بالرعاية والدعم من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة البيئة المناسبة لها للعمل من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية، ومن أجل هذا الغرض نحدد التوصيات التالية التي تساهم في إنعاش المقاولات الجزائرية وتعزيز دورها:

- تعزيز الشراكة مع قطاع التعليم العالي والاستفادة من مخرجاته المتمثلة في الكوادر البشرية والبحوث العلمية التطبيقية المنجزة أو القيام بدراسات تخص تلك المؤسسات.
- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر، التي تهدف إلى ترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها.

- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها.
- التوسع أكثر في الدعم المالي المباشر وغير مباشر وتقديم التسهيلات الجبائية الضرورية لتشجيع المقاولات الناشئة في قطاع السياحة ومساعدتها على النمو والنجاح.
- إتاحة الفرص أمام الجميع وتوزيع حصص الدعم المالي حسب معايير موضوعية تمكن من اختيار المقاولين أصحاب مشاريع ذات أهمية في التنمية، والذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة للنجاح مع توفر عنصر الإرادة والقدرة.
- المتابعة والمراقبة المستمرة لجميع المقاولات التي حظيت بامتيازات مالية وجبائية من طرف الدولة، والتأكد من الوجود الحقيقي لها على ارض الواقع.
- نشر وتوسيع مفهوم وروح المقاولاتية في أوساط الجامعة والشباب وغرس روح المبادرة.
- إن اهم استثمار يجب التركيز عليه هو ذلك الذي يركز على العنصر البشري، باعتباره محرك للتنمية بمختلف أنواعها، حيث يجب تنمية قدراته ومهاراته وتطوير ثقافته وسلوكاته بما يخدم متطلبات نشاط السياحة.

إن حاجة قطاع السياحة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية على حاجة هذه الأخيرة للنشاط في قطاع السياحة، على اعتباره يحتوي على فرص استثمارية مهمة في مجال: الفندقة، المطاعم، النقل، هياكل الإيواء والاستقبال، الدليل السياحي، وكالات السياحة والأسفار، النوادي السياحية والترفيهية وغيرها، إذ يحتوي هذا القطاع على فرص استثمارية مهمة ينبغي على المقاولات الاتجاه نحو استغلالها والاستفادة منها.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) -Jean-Luc Guyot , Jean Vandewattyne , les logiques d'action entrepreneuriale , éditions de Boeck université Bruxelles ,1 er édition , 2008 , p16.

(2)- كمال مرداوي، كمال زموري، الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولتية : التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام/ 08/07/06 .أفريل 2010 ،ص07

(3)– بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17–18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص3.

(4)-Michel Hernndez, L'entrepreneuriat : approche théorique Edition l'Harmattan, ,Paris, 2001. P 13

(5)- Eric Michael Laviolette et Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8èmecongrés international Francophone(Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse :Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre2006,p4.

(6) - دباج نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، ص23.

(7) – دباج نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيسبير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، ص20

(8) – توفيق ماهر عبد العزيز، مبادئ إدارة الفنادق، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 96، ص275.

(9)– صلاح الدين عبد الوهاب،" نظرية السياحة الدولية"، دار الهناء للطباعة والنشر، مصر،1992 ، ص23

(10) – حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة ،ط 02، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص 22

(11) – محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة نشر، ص61 .

(12)– مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة، تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 23

(13) – المادة 02 من الأمر 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 2001/08/20.

(14)– عبد اللطيف شهاب زكري، تغريد سعيد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة حالة العراق)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 41، العراق، 2014، ص05.

(15)– عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، المملكة السعودية، مركز المعلومات والأبحاث السياحية التابع للهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية، 2008، ص16.

(16) – زيان بروجة علي، واقع وأهمية التنافسية السياحية للدول العربية في ظل التحديات المعاصرة دراسة حالات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص89.

(17) – رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص19.

(18) – الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، الملتقى الدولي حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي: 26–27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، ص08.

(19) – قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،ص38.

(20) – سفيان زايدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص50.

(21) – المرجع السابق، ص58.

(22) – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تقرير السداسي الأول 2009 ، ص32

(23) – ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد
.العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص216

(24)– عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016، ص75.

(25) – حسين عبد القادر، إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02– 2013، الجزائر، ص190.

(26) – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، جوان 2018، www.andi.dz/index.php/ar/declaration

27- www.wttc.org/datagateway/25/02/2018

(28) – فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن،ص47.

(29) – بوشنانة أحمد، بوسهمين أحمد، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ،يومي (17-18) أفريل 2006.

(30) – عيسى آيت، 2010، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.

(31) – إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، صندوق النقد العربي، 2015، ص82.

(32) – حسين رحيم :نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02 ، 2003، ص168.

(33) – منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي: 18 و19 افريل 2012، ص07.

(34) – شاوي شافية، المقاولات ودوها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، ماس 2016، ص54.

(35) – تقرير تنافسية اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص31.

(36) – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تدابير دعم الاستثمارات حسب قطاع النشاط، السياحة، أفريل 2017، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

(37) - وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار السياحي، www.mta.gov.dz/الاستثمار/

(38) – وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار السياحي، www.mta.gov.dz/الاستثمار/

(39) – وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرافقة المستثمرين، www.mta.gov.dz/الاستثمار/

(40) – تقرير بيئة الأعمال 2014، البنك الدولي.

(41) – قلش عبد الله، التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية بالإسقاط على المؤسسات الاقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره،ص228.

(42) – الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، مارس 2016.

(43) – عبد الرزاق مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة ،2009، ص43